Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

الثقافة السياسية في ليبيا وأثرها على المشاركة السياسية

الصادق عمر حسين الخطري

قسم العلوم السياسية / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان . جامعة صبراتة/ ليبيا

Political culture in Libya and its impact on political participation

ALSadiq Omar Hussein Al-Khatri
Department of Political Science / Faculty of Economics and Political Science, Surman - Sabratha University / Libya
alsadiq.alkhitri@sabu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/11/20 –تاريخ المراجعة: 2025/12/3– تاريخ القبول: 2026/01/2– تاريخ للنشر:2026 /2/20

ملخص البحث:

يُسلط البحث الضوء على تأثير الثقافة السياسية الموروثة في ليبيا التي تشكلت تاريخياً عبر مزيج من الطابع القبلي، والارث التسلطي، وتهميش العمل الحزبي، الامر الذي أدى إلى ضعف المشاركة السياسية الفاعلة أو اتخاذها طابعاً "محدوداً" أو تابعاً. تهيمن عليه القيم التقليدية والولاءات الفرعية على حساب الوعي المدني، وحتي بعد العام 2011م لم ترصد محاولات للتغيير نحو المشاركة الديمقراطية، حيث ما زالت النخب الحاكمة تحافظ على السلطة بتقويض المشاركة السياسية الحقيقية، واللعب على وتر "الديمقراطية الشكلية" مع حرمان الشعب من جوهر السلطة، مما يُعطل الإصلاح ويُبقي المستفيدين من الوضع القائم كعائق أمام التغيير.

كلمات مفتاحية:

الوعي السياسي، القيم السياسية التقليدية (القبيلة والجهوية)، المشاركة السياسية، الشرعية السياسية، التحول الديموقراطي، ادوار النخب، التنشئة السياسية.

Study Summary:

This research highlights the impact of Libya's inherited political culture, historically shaped by a blend of tribalism, authoritarian legacy, and the marginalization of political parties. This has resulted in weak or limited political participation, often subservient. Traditional values and sub-national loyalties dominate at the expense of civic awareness. Even after 2011, no attempts at democratic participation have been observed. The ruling elites continue to maintain power by undermining genuine political participation and exploiting the illusion of "formal democracy" while denying the people the substance of power. This obstructs reform and allows those who benefit from the status quo to remain an obstacle to change.

Keywords: Political awareness, traditional political values (tribe and regionalism), political participation, political legitimacy, democratic transition, roles of elites, political socialization.

موضوع الدراسة:

اولاً: مقدمة:

يعد المحيط الاجتماعي (الأسرة، المدرسة، الجيران...) الركيزة الأساسية لاكتساب الفرد ثقافته، وقيمه، ومعارفه، مما يشكل أسلوب حياته. وتتطور الثقافة عبر التاريخ، والجغرافيا، والنظم الاقتصادية والسياسية، وتتفرع لتشمل مجالات الدين والسياسة والاقتصاد. وتعد التنشئة الاجتماعية هي الآلية التي تنتقل بها هذه الممارسات والمعتقدات من جيل لآخر.

تُعدّ الثقافة السياسية ركيزة مجتمعية حيوية، فهي جزء تفاعلي من الثقافة العامة يحدد

ملامح الحياة السياسية، إما بدفع التنمية والتحول الديمقراطي عبر قيم المشاركة والحرية، أو كبحها بتكريس السلطة المطلقة والخضوع. وتؤثر هذه القيم والمعتقدات في سلوك الحكام والمحكومين، وتشكل التنشئة السياسية، وتختلف حسب السياق المجتمعي.

والثقافة السياسية هي مجموعة من القيم والاتجاهات التي تشكل الوعي السياسي للأفراد، تجاه السلطة والمؤسسات، وليست مجرد هياكل رسمية. وتُعد المادة الخام لتفسير الواقع السياسي والاجتماعي، وتحدد أنماط المشاركة في الانتخابات، ومدى التسامح مع الفساد، وتؤثر بشكل مباشر على فاعلية التنمية المستدامة.

ويعتقد أن تفسير المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة ليس مطلقاً، بل يتباين تطبيق مبادئ مثل سرية الاقتراع وحيادية الاشراف بناءً على السياقات الثقافية، التاريخية، والقانونية لكل دولة. وهذا التباين يرجع لاختلاف الأولويات (بين الشفافية، المشاركة، والاستقرار)، مما يجعل النزاهة مفهومًا نسبيًا يختلف تطبيقه حسب الرؤية المحلية والآليات الرقابية المعتمدة.

ويؤكد البحث أن الثقافة السياسية، المتشكلة عبر التنشئة، تعد محدداً رئيسياً لسلوك الأفراد واتجاهاتهم نحو السلطة، مما يجعل العملية الانتخابية انعكاساً للقيم المجتمعية. وتربط هذه الدراسة بين آليات ممارسة السلطة والمشاركات السياسية، وتبرز دور التنشئة السياسية في تشكيل المعارف والاتجاهات التي تؤثر على المشاركة.

أولا – أهمية الدراسة :

تكمن أهمية دراسة الثقافة والمشاركة السياسية في ليبيا في دورها المحوري لتفكيك الموروثات التقليدية القائمة على القبلية أو الجهوية وإحلال مفاهيم المواطنة الحديثة مكانها، مما يساهم في صهر الكيانات المسلحة، وبناء السلم الأهلي، وتطوير أساليب الحكم الصالح لتعزيز الاستقرار السياسي وتشكيل قيادة مدنية واعية. ويمكن أن تُحدد الأهداف التالية من هذا البحث:

– تُعد الثقافة السياسية الإطار المعرفي والقيمي الذي يحدد نظرة الأفراد للسلطة والمشاركة، وتشمل المرجعية الفكرية، التوجه نحو النظام، والهوية. وفي السياق الليبي، يؤدي تاريخ من الأنظمة الشمولية، وضعف المؤسسات، والفساد، إلى تعزيز ثقافة "تابعة" أو "محلية"، مما يولد عزوفاً عن المشاركة السياسية الفاعلة بسبب ضعف الثقة في جدوى التأثير.

– تعد دراسة الثقافة السياسية والانتخابات في ليبيا ضرورة حتمية لتفكيك معوقات التحول الديمقراطي، حيث تكشف الممارسات الانتخابية ومواقف النخب والمواطنين عن مدى تأثير القيم التقليدية (القبلية/الجهوية) مقابل التوجهات الديمقراطية الحديثة. ويساهم هذا التحليل في فهم تشكّل الشرعية السياسية وأزمات الاستقرار، موضحاً هل تعمل الثقافة السائدة كعامل مساعد أم معيّق لبناء المؤسسات.

– تُعدُ دراسة الانتخابات في ليبيا مهمة لقياس التحولات السياسية والثقافية في المجتمع، حيث تعكس طبيعة الثقافة السياسية تجاه السلطة، وتظهر التغيرات في المواقف والممارسات السياسية للمواطنين. – تُعد الانتخابات حدثًا سياسيًا حاسمًا لأنه يمنح نظرة عميقة على كيفية فهم الليبيين للسلطة وتفاعلهم مع العملية السياسية، مما يسمح بتحديد الاتجاهات والتحديات المستقبلية.

ثانياً. أسباب اختيار الموضوع:

يأتي اختيار موضوع الثقافة السياسية في ليبيا وأثرها على المشاركة السياسية لسد الفجوة المعرفية الناتجة عن محدودية الدراسات السابقة وحصرها في أطر نظرية وإيديولوجية ضيقة. ويسعى هذا التوجه لتقديم نظرة شمولية تعكس الواقع، وتتفادي تشويه الثقافة السياسية، لإثراء الفهم للمشاركة السياسية بشكل جديد.

ثالثاً. إشكالية الدراسة:

الثقافة السياسية هي منظومة القيم والمعتقدات والمواقف الراسخة لدى أفراد المجتمع تجاه نظامهم السياسي، وتتشكل

عبر التنشئة السياسية والتاريخ. تتكون من عناصر معرفية، عاطفية، وتقييمية، وتؤثر بشكل مباشر على السلوك الانتخابي، حيث تحدد مدى المشاركة والوعي. وتلعب وسائل الإعلام الحديثة والتكنولوجيا دوراً كبيراً في تشكيل هذه الثقافة وتوجيهها. ومن هنا يُطرح السؤال التالي: ما هي الثقافة السياسية؟ ومما تتكون؟ وما هي العوامل المؤثرة فيها؟ وما علاقتها بالعملية الانتخابية؟.

رابعاً. فرضية البحث:

تتمحور الفرضية في أن الثقافة السياسية، المتمثلة في الوعي بالحقوق والواجبات والمشاركة الفعالة، هي المحرك الأساسي لنجاح العملية الانتخابية، حيث تحولها من إجراء شكلي إلى تعبير حقيقي عن إرادة الشعب. وبدون هذا الوعي، تفقد الانتخابات فاعليتها وشرعيتها، مما يجعل التثقيف السياسي والانتخابي ركناً أساسياً لضمان مخرجات ديمقراطية تخدم المجتمع.

خامساً. منهج البحث:

يستند منهج البحث في دراسة الثقافة السياسية وتأثيرها على المشاركة إلى المناهج الوصفية والتحليلية والمقارنة، لقياس القيم، التوجهات، والمعتقدات السياسية (كمتغير مستقل) وعلاقتها بالسلوك الانتخابي أو المشاركة المدنية (كمتغير تابع).

سادساً . خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث حول تحليل الثقافة السياسية وتأثيرها على المشاركة، مع التركيز الخاص على حالة ليبيا. تقسيمه إلى مقدمة وثلاثة محاور رئيسية وأُردف بخاتمة وثُبت بالمراجع. حيث يتناول المحور الأول الثقافة السياسية كقيم ومعتقدات توجه السلوك السياسي، ثم يربط المحور الثاني بين تنوعها (محلية، تابعة، تشاركية) والمشاركة الفعلية، أما **المحور الثالث:** فسوف يتناول تحديات بناء ثقافة ديموقراطية جامعة تتجاوز الولاءات القبلية والتسلطية.

المحور الأول

ماهية الثقافة السياسية

تتميز كل مجتمعات العالم بخصوصية ثقافية متفردة ناتجة عن تفاعل التاريخ، الجغرافيا، والتركيبة الاجتماعية مع طبيعة النظم السياسية والاقتصادية. تشمل هذه الثقافة السائدة معتقدات وقيمًا مشتركة (ثقافة سياسية) يتم تناقلها، وتساهم في تشكيل الهوية الفردية والجماعية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحديد العلاقة بين المواطن والسلطة بناءً على خبرات وتجارب متراكمة. تُعد الثقافة السياسية ركيزة أساسية في تشكيل سلوك الأفراد وتوجهاتهم تجاه السلطة، مما ينعكس مباشرة على استقرار الدولة ووحدتها الوطنية .فالثقافة الإيجابية القائمة على المشاركة تعزز الشرعية، بينما يؤدي رفض التعاون أو انتشار القيم السلبية إلى أزمات شرعية وانهيار تدريجي للنظام. كما تلعب التنشئة السياسية دوراً حيوياً في غرس الولاء والانتماء، وتوجيه الأفراد نحو الاستقرار والتعاون.

مفهوم الثقافة السياسية:

تُعد "الثقافة السياسية" (مجموعة القيم والمعتقدات المشتركة) ركيزة حديثة ونسبية في العلوم السياسية لتحليل سلوك الأفراد والأنظمة[1]. وتؤثر هذه الثقافة بقوة في تشكيل الإدراك والسلوك، وتحدد كيفية تفاعل المجتمع مع الحكومة، بالإضافة إلى دورها الحاسم في تشكيل أنماط المشاركة، سواء كانت سلبية أو نشطة، ونسب التصويت[2].

أرسى عالم السياسة غابرييل الموند (Gabriel Almond) مفهوم الثقافة السياسية كأداة تحليلية عام 1956م، معتبراً إياها التوجهات والاتجاهات والقيم التي يتبناها المجتمع تجاه نظامه السياسي .تُشكل هذه الثقافة التنظيم غير الرسمي للتفاعلات الاجتماعية، حيث تؤثر القيم والمواقف المعرفية والعاطفية والتقييمية للأفراد في شكل النظام السياسي واستقراره[3].

ويحدد تعريف جيمس أندرسون للثقافة السياسية بأنها منظومة القيم والمعتقدات والمواقف التي تشكل نظرة الأفراد لوظائف الحكومة وطبيعة علاقتهم بها. وتنتقل هذه الثقافة عبر التنشئة السياسية والاجتماعية من جيل إلى آخر، حيث تترسخ في النفسيات وتترجم إلى سلوكيات فعلية، مشكلة بيئة ثقافية تؤثر على أداء النظام السياسي [4].

وتعرفها دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية بأنها "مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والقيم التي تنظم وتعطي معنى للنظام السياسي". يُقصد بها مجموعة التوجهات التي تشكل وعي الأفراد تجاه السياسة، وتؤثر على مشاركتهم وفهمهم للعملية السياسية[5].

وتعنى الثقافة السياسية أيضاً بانها منظومة شاملة من القيم، المعتقدات، والرموز التي تشكل رؤية المجتمع لدور الحكومة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم. تنقل المجتمعات هذه الأعراف عبر التنشئة السياسية، لتحدد قناعات الأفراد حول الحقوق والواجبات، وتضفي شرعية على النظام السياسي.

تُعد الثقافة السياسية جزءاً لا يتجزأ من الثقافة العامة للمجتمع، وهي عبارة عن منظومة من القيم والمعتقدات والسلوكيات التي توجه أفراد المجتمع (حكاماً ومحكومين) نحو النظام السياسي، وتتشكل هذه الثقافة من ثقافات فرعية متنوعة (نخبة، عمال، شباب، نساء) تؤثر في السلوك السياسي، وتتميز بأنها متغيرة وتتأثر بعوامل اجتماعية واقتصادية[6].

ويؤكد الباحثون، ومنهم دونالد ديفين، أن الثقافة السياسية هي "الجانب السياسي فقط" من الثقافة الأوسع، مما يجعلها تتأثر بعمق بالثقافة العامة وتتداخل معها. وتتكون من الاتجاهات والمعتقدات التي تشكل نظرة الأفراد للنظام السياسي والشرعية، مما يوضح أن التطورات الثقافية العامة تنعكس مباشرة على التوجهات السياسية للمجتمع [7].

الثقافة السياسية هي المنظومة المعرفية والقيمية (معتقدات، مشاعر، اتجاهات) التي تشكّل سلوك الأفراد والنخب تجاه النظام السياسي، وتضفي عليه معنى وشرعية. تحدد هذه الثقافة قواعد التصرف السياسي، وهي نتاج تاريخي متغيّر، تتأثر بالثقافة العامة للمجتمع وتؤثر في استقرار وسير عمل المؤسسات [8].

الثقافة السياسية هي منظومة القيم والمعتقدات والمواقف الجماعية التي يتبناها أفراد المجتمع تجاه نظامهم السياسي، وتحدد طبيعة علاقتهم بالسلطة والمشاركة في الحكم .تعمل كإطار متماسك يوجه السلوك السياسي، وتختلف بين المجتمعات بناءً على التاريخ، التعليم، والظروف الاقتصادية[9]. وعليه.. فان الثقافة السياسية هي المنظومة الشاملة للمعتقدات، القيم، الاتجاهات، والمعارف السائدة لدى أفراد مجتمع معين تجاه السلطة، الدولة، والعملية السياسية .تعد جزءاً أساسياً من الثقافة العامة، وتشكل أنماط سلوك الأفراد والمشاركة السياسية، وتختلف من مجتمع لآخر بناءً على تاريخه وتنشئته السياسية [10].

عناصر الثقافة السياسية:

تتكون الثقافة السياسية من منظومة قيم، اتجاهات، معارف، وسلوكيات، تعكس توجهات الأفراد نحو النظام السياسي (حكاماً ومحكومين)، وتعد جزءاً من الثقافة العامة للمجتمع. تشمل أبعادها: المعرفية (إدراك النظام)، العاطفية (المشاعر والاتجاهات)، والتقييمية (آراء المواطنين)، وتلعب دوراً حاسماً في تشكيل الولاء، الاستقرار، ونوعية المشاركة السياسية، وهذه العناصر هي:

– الثقافة السياسية هي المنظومة الشاملة من القيم، الاتجاهات، المعارف، والسلوكيات السائدة في مجتمع معين تجاه السلطة والنظام السياسي، وتؤثر بشكل مباشر على كيفية تفاعل الأفراد، ومشاركتهم، وولائهم للنظام الحاكم. وتُعد جزءاً من الثقافة العامة، وتُشكّل المرجعية الأخلاقية والسلوكية للأفراد (حكاماً ومحكومين) في التعامل مع القضايا السياسية [11].

– الثقافة السياسية هي جزء لا يتجزأ من الثقافة العامة للمجتمع، وتتضمن القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية التي يتبناها الأفراد تجاه النظام السياسي، وتؤثر وتتأثر بالثقافة العامة، وتعمل على تشكيل علاقة الحاكم بالمحكومين وضمان استقرار النظام. وهي كائن متغير يعتمد في تغيره على التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.

– الثقافة السياسية ليست جامدة، بل هي منظومة متغيرة تعتمد ديناميكيتها على أربعة عوامل رئيسية: التغيرات في البنى الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ومدى اهتمام النخبة الحاكمة بإحداث التغيير، وحجم الموارد المخصصة لذلك، وأخيراً مدى رسوخ القيم الحالية[12].

– تتشكل الثقافة السياسية الليبية من خلال تفاعل معقد بين الطابع القبلي، والمستوى التعليمي، والتحولات السياسية الجذرية من الملكية إلى الأنظمة الشمولية ثم فترات عدم الاستقرار، مما أثر في اتجاهات الأفراد نحو السلطة والمشاركة. وتساهم هذه العوامل، بجانب الظروف الاقتصادية، في ترسيخ قيم الولاء والمواطنة وتغيير التوجهات السياسية عبر الزمن.

– الثقافة السياسية هي مزيج من القيم والاتجاهات والمعارف والسلوكيات السياسية التي يتبناها أفراد المجتمع، وتشكل البيئة التي تمكّن الفرد من المشاركة بفاعلية والتأثير في الشأن العام، معززة الوعي بالحقوق الدستورية لترسيخ مجتمع ديمقراطي . تتشكل هذه الثقافة وتتباين بناءً على عوامل متعددة مثل المستوى التعليمي والاقتصادي، وتلعب دوراً رئيسياً في استقرار النظام السياسي وتوجيه توجهات أفراده نحو السلطة.

وقد أحدثت العولمة تحولاً جذرياً في الثقافة السياسية عبر تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتسهيل تبادل الأفكار من خلال التكنولوجيا والاتصالات، مما خلق "مجتمعاً مدنياً عالمياً ."ومع ذلك، تفرض العولمة "نماذج" سياسية قد تؤدي إلى تجانس ثقافي يهدد القيم والتقاليد المحلية، ويُفرض نماذج ليبرالية غربية.

وتقاس الثقافة السياسية عند الموند وفيربا بتحليل مواقف الأفراد عبر ثلاثة أبعاد معرفية، عاطفية، وتقييمية تجاه النظام ككل، ومدخلاته (العملية السياسية)، ومخرجاته (السياسات والخدمات)، ويُصنف الأفراد بناءً على ذلك إلى ثقافات محلية، تابعة، أو مشاركة، حيث يُعد دمج المشاركة السياسية مؤشراً على التنمية السياسية.

* **المواقف السياسية على مستوى النظام السياسي ككل**: تتمثل مواقف الأفراد تجاه النظام السياسي ككل في تقييم شامل لشرعية المؤسسات الحاكمة، ومدى ديمومتها واستقرارها .تعكس هذه المواقف ولاء الأفراد أو معارضتهم، وتشمل ثقتهم في القدرة على تحويل المطالب الشعبية إلى قرارات رسمية، مما يحدد استمرارية النظام أو يسعى لتغيير.

* **المواقف السياسية على مستوى العملية السياسية**: تتشكل مواقف الأفراد تجاه العملية السياسية (المدخلات). بناءً على إدراكهم ووعيهم بالأنظمة الانتخابية، الثقة في المؤسسات، ومدى فاعلية المشاركة السياسية، مثل التصويت والعمل الجماعي. وتتأثر هذه المواقف، التي تعد ضرورية لنجاح الأنظمة الديمقراطية، بمدى توعية الأحزاب للمواطنين، وقدرتها على تحويل مطالبهم لسياسات، وحشدها للمشاركة.

* **المواقف السياسية على المستوى السياسي**: تُعد مواقف الأفراد تجاه الحكومة والموظفين مخرجات أساسية تعكس تصورات الجمهور حول فاعلية أداء الحكومة، ونزاهة، ومهنية المسؤولين .تشمل هذه المخرجات مستويات الثقة، والرضا عن الخدمات المقدمة (كالتعليم والصحة)، والتفاعل المباشر مع الموظفين، مما يتأثر بعوامل مثل العدالة، والشفافية، والسرعة في الإنجاز.

المحور الثاني : العلاقة بين الثقافة السياسية والمشاركة السياسية

العلاقة بين الثقافة السياسية والمشاركة السياسية علاقة وثيقة وتفاعلية؛ فالثقافة السياسية (المعتقدات والقيم والسلوكيات المتعلقة بالسياسة) تشكّل الأساس الذي تنطلق منه المشاركة السياسية، بينما المشاركة السياسية (التصويت، الانضمام للأحزاب، التعبير عن الرأي) تعزز وتُطور تلك الثقافة، فالثقافة السياسية التشاركية (الواعية والمشاركة) هي سمة الديمقراطيات الحديثة، وتؤدي لزيادة المشاركة، وتُعد المشاركة السياسية جوهر المواطنة وتعمل على بناء ثقافة سياسية إيجابية.

المشاركة السياسية (المفهوم– الخصائص– الأهمية)

لقد أضحت المشاركة السياسية (political participation)، من أهم الموضوعات المحورية التي يهتم بها علم الاجتماع السياسي، وكذلك محل اهتمام الباحثين في علم السياسية، والعلوم الاجتماعية الأخرى، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب والعوامل التي أبرزها، أن عملية المشاركة السياسية توضح مدى العلاقة بين المواطن والنظام السياسي، والعلاقة بين مجتمع وآخر، ومقولات مرتبطة بها كالديمقراطية والتقدم السياسي والحرية والمساواة، كما يعود هذا الاهتمام أيضاً إلى اعتبار المشاركة السياسية مظهراً أساسياً من مظاهر المشاركة الجماعية، أي علاقة الأفراد بعضهم ببعض، أما ثالث هذه الأسباب فإن المشاركة السياسية توضح العديد من المظاهر الاجتماعية والسياسية، مثل حدود السلطة الرسمية، ومسؤولية الحكومة وشرعية النفوذ والمصالح الخاصة، وحدودهما في رسم السياسة العامة للدولة، والتي تطرح العديد من التساؤلات حول دور الرقابة والمتابعة في عملية صنع وتنفيذ القرار وحدود سيطرة الدولة على التكوينات الاجتماعية التي تشكل المجتمع المدني[13].

وتعد المشاركة السياسية عملية معقدة ومثيرة للجدل، تتشكل أبعادها بناءً على البنى السياسية، الاجتماعية، والأيديولوجية للمجتمعات. يُنظر إليها كأداة لتعزيز الاستقرار ودعم النظام القائم، بينما يرى منظور طبقي او وظيفي أنها وسيلة لتحقيق مصالح جماعية، وغالبًا ما ترتبط بالديمقراطية والتأثير في صنع القرار.

إن التعرض لمفهوم المشاركة السياسية يتطلب الإشارة أولاً إلى عدد من التعريفات التي وردت في هذا الإطار، ومن ثم الانتهاء إلى صياغة مفهوم شامل للمشاركة السياسية، الأمر الذي يقودنا إلى معرفة العناصر والأهداف والخصائص لعملية المشاركة السياسية، ودورها في صنع وتنفيذ القرار وصياغة السياسة العامة للمجتمع وذلك على النحو التالي:–

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية:

إن ضبط وتحديد المفاهيم من الأمور الضرورية في البحوث العلمية، ومن أهم خطوات المنهج العلمي، ويعتبر مفهوم المشاركة السياسية أحد المفاهيم المثيرة للجدل والخلاف في الرأي بين الباحثين والسياسيين والكتاب والمهتمين بالشأن العام للمواطنين، وذلك لاختلاف الأيديولوجية والمدرسة الاجتماعية التي ينتمون إليها. حيث ينظر إليها تارة باعتبارها إحدى الوسائل التي يستخدمها النظام السياسي لحفظ توازنه وإنجاز وظائفه وبلوغ غاياته وأهدافه بما يحقق له الاستقرار والاستمرار، كما ينظر إليها تارة أخرى من منظور طبقي أو وظائفي، حيث إن كل فعل سياسي هو في الحقيقة فعل أحادي يسعى نحو تحقيق مصالح الجماعة التي ينتمي إليها.

وبنفس المنظور تعددت تعريفات المشاركة السياسية، وتراوحت بين وصفها كعملية يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة للمساهمة بدافع ذاتي وعمل تطوعي في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم بشكل مباشر أو غير مباشر[14]. وقبل التعرض لمفهوم المشاركة السياسية لابد من توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة تمهيداً لطرح مفهوم المشاركة السياسية.

المشاركة في اللغة مشتقة من الفعل أشرك، بمعنى أدخل، ويقال أشركه في الأمر أي أدخله فيه، وشاركه أي كان شريكه. وهي تقابل في اللغة الإنجليزية participation وأصلها participate التي تعني شارك أو اشترك أو قاسم، وكلمة المشاركة participation مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية particirpare ويتكون هذا المصطلح اللاتيني من جزأين الأول هوpars بمعنىpart والثاني هو compar ويعني "القيام بـ" وبالتالي فإن كلمي المشاركة تعني حرفيا To take part، أي القيام بدور وأن تشترك to participate تعني أن يكون لك حصة أو نصيب أو سهم مع الآخرين وهذا يؤدي إلى القول بأن المشاركة، تشير إلى حصة الفرد التي يساهم بها في الكل، والجماعة في هذه الحالة هي مجموع مساهمات الأفراد (حصص)[15].

فالمشاركة قد تعني أي عمل تطوعي من جانب الأفراد يلعب الفرد من خلالها وبمحض اختياره دوراً في مجالات الحياة المختلفة(السياسية– الاقتصادية– الاجتماعية) تتداخل فيه مصلحة الفرد بمصلحة الجماعة إلى درجة يصبح فيها من الصعب الفصل بين هذه المصالح، وإن تراوحت حدتها حسب الظروف المتاحة في الزمان والمكان، ونوع المشاركة والظروف السياسية [16] كما تعني المشاركة أيضاً تلك الجهود المشتركة للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في مختلف المجالات لتعبئة الموارد الموجودة والمحتملة لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطط مرسومة وفي حدود السياسة العامة للمجتمع[17].

والمشاركة بشكل عام تنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: المشاركة (الاجتماعية– الاقتصادية– السياسية)، وإن كانت هناك صعوبة عند الفصل بين هذه الأنواع من الناحية العلمية لارتباطها مع بعضها البعض، وتأثير كل نوع منها في النوعين الآخرين وتأثره بهما تأثراً كبيراً، ومن ثم فإنه من الصعوبة محاولة تحديد مفهوم المشاركة السياسية بشكل أكثر دقة بعيداً عن الجوانب الواقعية، إلى جانب أن هذا المصطلح حديث الظهور يرتبط مباشرة بمصطلح الديموقراطية على الرغم من شموليته للديموقراطية السياسية التي تعني حق الاقتراع، والديموقراطية الاجتماعية التي تعني تكافؤ الفرص[18].

ومن خلال البحث في أدبيات المشاركة السياسية، لا يوجد اتفاق عام بشان إيجاد تعريف جامع لها، ولكن يوجد تفاوت في تعريفها، إلا أنه في الواقع وبالرغم من كل ذلك استطاع بعض الباحثين والمتخصصين في علم السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى، صياغة تعريفات عديدة للمشاركة السياسية تتباين معظمها بحسب الزاوية التي يركز من خلالها الباحث كما ذكرنا سلفاً على الاهتمام بصورة أو بأخرى من صور المشاركة السياسية [19].

وانطلاقاً من صعوبة تعريف المشاركة السياسية كغيره من مصطلحات العلوم الإنسانية، إلا أنه قد جرت محاولات لتحديد معنى ومفهوم المشاركة السياسية باستخدام آلية الاستبعاد، وذلك بإخراج المفاهيم التي تتداخل تعريفاتها أو ممارستها مع المشاركة السياسية، من حيز التعريف وأهم تلك المحاولات ما يلي:

حيث يرى الدكتور عبد الهادي الجوهري إن المشاركة السياسية هي "العملية التي من خلالها، يلعب الفرد دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة أن يشارك في وضع الأهداف العامة لمجتمعه، عن طريق اختيار أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف" [20]. أما الدكتور كمال المنوفي يعرفها بأنها "تلك الأنشطة الإرادية التي يمارسها أفراد المجتمع لاختيار من يحكمهم ويمثلهم، ومساهمتهم في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر"[21].

أما الدكتور عبد الغني بسيوني فيعرف المشاركة السياسية على أنها" الحق الذي يخول الأفراد المساهمة والمشاركة في حكم أنفسهم"[22].

ويعرفها الدكتور جلال معوض بأنها تُعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط بعد صدورها من جانب الحاكم. لأنها نشاط يقوم به المواطن بقصد التأثير في عملية صنع القرار، سواء أكان ذلك النشاط فرديا أو جماعيا منظما[23].

كما يعرفها أيضاً الدكتور سعد جمعه بأنها "سلوك تطوعي وعملية مكتسبة يتعلمها الشخص خلال حياته وأثناء تفاعله مع العديد من الجماعات المرجعية مثل الأسرة والمدرسة والرفاق ووسائل الإعلام"[24].

ويعرفها الدكتورإبراهيم أبراش في كتابه علم الاجتماع السياسي بانها " إتاحة الفرصة للمواطن بأن يلعب دوراً في الحياة السياسية عن طريق إسهاماته في استصدار القرارات" [25]

ويرى كلاً من "صموئيل هانتنجتون" و"جون نيلسون" أن المشاركة السياسية هي" النشاط الذي يقوم به المواطنون بصفتهم الشخصية، بقصد التأثير على عملية صنع القرارات الحكومية، سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، متواصلاً أو منقطعاً، سليماً أو عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال".[26]

وتعرف دائرة المعارف للعلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بأنها " تلك الأنشطة التطوعية التي يشارك من خلالها أفراد المجتمع في عملية اختيار من يحكمهم وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر"[27].

ثانياً: خصائص المشاركة السياسية

تتسم المشاركة السياسية الناجحة بمجموعة من السمات والخصائص الهامة، التي تضيف الكثير من الوضوح لمعني المشاركة السياسية لعل أهمها ما يلي[28]:

أ. المشاركة السياسية سلوك تطوعي، ونشاط إرادي، من خلال تفاعل الأفراد مع مؤسسات المجتمع ونشاطهم الإداري وسلوكهم الإيجابي الواقعي المرتبط بالحياة والجماهير بعيداً عن مستوي التنفيذ، حيث إن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف والقضايا، كما أنها عملية اجتماعية شاملة متعددة الجوانب والأبعاد، تهدف إلى المشاركة في مراحل التنمية جميعها.

ب. المشاركة السياسية هي جزء من المفهوم الذي تقوم عليه الديمقراطية، أي إن نمو وتطور الديمقراطية، يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية وجعلها حقوقا يتمتع بها كل إنسان في المجتمع.

ج. المشاركة السياسية هي عملية تعدد الإرادات، فالقرار السياسي لا يصدر نتيجة أراده واحدة، لكن نتيجة إرادات متعددة تسبق صدوره.

د. المشاركة سلوك إيجابي واقعي، تترجم إلى أعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير.

هـ. توزيع السلطة وانتشارها في مستوي أفقي أو راسي، (الأحزاب، النقابات، القوي الضاغطة). والتمثيل المتوازن للقوي الاجتماعية والاقتصادية، وفقا لمعيار الأغلبية.

و. إن المشاركة السياسية لا تقتصر على مجال أو نشاط محدد من أنشطة الحياة، بل ذات مجالات متعددة، يمكن أن يشارك فيها الفرد من خلال تفاعله في أحد مجالاتها، أو فيها كلها في ذات الوقت.

ز. أن المشاركة السياسية يجب أن تكون خالية من كل أنواع الضغوط ترغيباً أو ترهيباً من جهة السلطة الممارسة على المواطنين والمؤثرة في درجة وكيفية مشاركتهم، وذلك باحتواء القوي السياسية دون عنف.

س. المشاركة تنمي في الأفراد الشعور بالمسؤولية، والرقابة السياسية، وروح المبادرة والاعتماد على الذات والولاء للمجتمع والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس.

ر. تعتبر المشاركة السياسية من أبسط الحقوق الأساسية لكل مواطن، يعيش في مجتمع ما متي توفرت شروطها القانونية والأدبية، ليساهم في رسم السياسة العامة واختيار أفضل الوسائل لتحقيقها[29]. فالمواطن يشارك في الصالح العام الذي هو جزء من حياته، والمشاركة مصدر الشرعية للنظام من خلال صناديق الاقتراع.

س- المشاركة توحد الفكر الجماعي للجماهير، حيث تساهم في بلورة فكر واحد نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك والرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة والتخفيف عنها.

ش. تتكون المشاركة السياسية من ثلاث مراحل رئيسية تمثل تدرجاً في التفاعل، أولها الاهتمام المعرفي (متابعة الأحداث والقضايا العامة) ، وثانيها المشاركة الفعلية (التصويت والحملات الانتخابية)، وثالثها التأثير المباشر (تقديم المطالب والتواصل مع الأجهزة الرسمية) [30].

ف. تتفاوت معدلات المشاركة السياسية بناءً على متغيرات ديموغرافية واجتماعية، حيث تؤدي المستويات التعليمية الأعلى إلى زيادة الوعي والمشاركة، بينما تزيد مستويات المشاركة لدى سكان المدن مقارنة بالريف. كما تشير الدراسات إلى أن الرجال أكثر مشاركة من النساء في كثير من السياقات، ويميل كبار السن للمشاركة بشكل أكبر[31].

وهناك من يحدد خصائص المشاركة السياسية في ثلاثة عناصر رئيسية وهي[32]:

1. الفعل (action) ويقصد به الحركة الفعالة والأنشطة الإيجابية التي تقوم بها الجماهير في كل المجالات لتحقيق هدف معين أو مجموعة أهداف واختيار أفضل الوسائل لإنجازها.

2. التطوع (voluntary) ويقصد به أن يقوم المواطنون بعملية المشاركة طوعاً واختياراً منهم دون ضغط أو إكراه، تقديراً للمسؤولية التي يجب أن يتحملوها تجاه قضايا وأهداف المجتمع الذي ينتمون اليه.

3. الاختيار (choice) وذلك من خلال إعطاء الحق للأفراد وتقديم المساعدة إليهم ومساندتهم لكي يشاركون في العمل السياسي لتأكيد ممارسة الحق الديمقراطي بقدر ما تسمح به استعداداتهم وقدراتهم وميولهم بما لا يتعارض مع القانون والصالح العام.

وفي حقيقة الأمر إنه كلما أردنا التوسع في البحث عن مفهوم المشاركة السياسية وآلياتها وتطبيقاتها، كلما وجدنا أنفسنا أمام تناقضات ومفارقات، هي في الحقيقة مرتبطة باستعمالات مصطلح المشاركة ومجالات تطبيقها، ويرتبط المصطلح أيضا ارتباطاً وثيقا بالنظم السياسية الديمقراطية دون غيرها من الأنظمة غير الديمقراطية التي تميل إلى تحويل المشاركة من النشاطات الطوعية إلى الأعمال الواجبة والتي تقيد مشاركة الأفراد والجماعات بطرق ووسائل محددة سلفاً، غير أن المشاركة السياسية لا تنطبق على الأشكال التقليدية أو القانونية وحدها، بل تتعدى وتمتد إلى أعمال العنف غير المقبولة أحياناً[33].

ومن خلال ما سبق يعتقد أن المشاركة السياسية ما هي إلا عملية اختيارية واعية تعبر عن إرادة حرة للمواطنين، يمارسون عن طريقها أدوار وظيفية فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية تدفعهم روح المواطنة ووعيهم السياسي الذي ترسخ فيهم من قبل وسائل الإعلام المختلفة والمدارس والجماعات والتنظيمات السياسية والمدنية، للمساهمة في تنمية الوطن، عن طريق طرح أفكار وآراء من شانها المساهمة في إيجاد حلول للقضايا المطروحة، كما أن المشاركة هي عبارة عن مجمل الأنشطة والأدوار التي يقوم بها الأفراد بشكل تطوعي داخل المجتمع الذين يعيشون فيه من خلال التأثير العلني الحر في صنع القرار السياسي والخطط والبرامج التي تؤثر في حياتهم من توجيه ونقد أجهزة الحكم التي يتعاملون معها بشكل يحقق مصالحهمومن هنا تتجلى أهمية المشاركة السياسية .

ثالثاً: أهمية وأهداف المشاركة السياسية:

المشاركة السياسية هي الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية بل إن نمو الديمقراطية وتطورها يتوقف على إتاحة فرص المشاركة السياسية أمام الجماهير وجعلها حقوقاً يتمتع به كل مواطن في المجتمع. كما أن المشاركة الفعالة والجادة في الغاية والهدف هي التي تخلق معارضة قوية وتساعد على دعم وممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحويلها إلى ممارسة فعلية[34].

إن المشاركة السياسية في النظم التقليدية تحكمها المصالح الشخصية والاعتبارات الفئوية، فالمشاركة الصحيحة والفعلية لا تقوم إلا في ظل وجود ديمقراطية مباشرة وفعلية التي تسمح بالتعبير عن الرفض لسياسات الحكومة عن طريق الإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات من جانب فئات المجتمع بمختلف أطيافه[35]. كما أن المشاركة السياسية تعد إحدى مظاهر الإصلاح السياسي وإحدى دعائم العملية الديمقراطية نظراً للدور الفعال الذي تلعبه في تنمية شعور أفراد المجتمع وإحساسهم بالحرية، وتنبه الحكام والمحكومين إلى واجباتهم تجاه المجتمع مما يعزز التوجهات الديمقراطية ويجعل السياسة العامة للدولة نتاج مشاركة سياسية حقيقة وليس تعبيراً عن إرادة الحاكم أو كل من يتحكم في الأمور الاقتصادية والسياسية.

وتساهم المشاركة أيضاً في تقوية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وتوسيع قاعدتها الشعبية مما يسمح لها بحماية الديمقراطية وصيانتها [36].

وعندما تتحقق المشاركة السياسية تتحقق علاقتها بكل الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تسعى إليها. ومن أهمها ما يلي[37]:

أ. تشجع المواطنين على التعبير عن آرائهم بكل حرية وتنمي فيهم روح الإحساس والقدرة والكفاءة والمسئولية، وترفع من روحهم المعنوية، فالمواطن اليوم أصبح شريكا في التخطيط والتنفيذ ولم يعد مجرد مواطن يتلقى الأوامر المطلوبة منه فقط [38].

ب. تعمل المشاركة على تحديد الأهداف المرسومة واختيار القرارات المطلوبة على مختلف المستويات للاستجابة لها، ومواجهة كل التحديات لتساهم في بناء العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وتنمى فيهم روح الأخوة والتعاون المتبادل وتقلل من النزاعات والخصومات بينهم.

ج. تعمل على ترشيد وتحسين نوعية القرار وتجعله قابلاً للتطبيق بما يخدم الصالح العام ليكون أكثر ثباتاً وأقل عرضة للتغيير في أغلب الأحيان.

د. تعتبر وسيلة تعليمية فعالة، حيث يتعلم المواطنون من خلالها حقوقهم وواجباتهم وكيفية ممارسة السلطة وتحمل المسئولية وتحقيق الإبداع الشخصي لزيادة القدرة على العمل والعطاء والاستجابة لكل التحديات ومواجهتها وإمكانية التغلب عليها.

هـ. تؤدي المشاركة إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع، مما يؤدي بدوره إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام، فهي تعطي للجماهير حقها الديمقراطي الذي يمكنها من صنع القرار، ومتابعة ومحاسبة المسئولين عن أعمالهم، إذا ما قصروا في الأداء، ذلك لأن المواطن الذي لديه دراية ومعرفة وعلم بمجريات الأمور يمكنه الحكم تماماً على مدى جودة الأداء الحكومي[39].

و. تجعل الجماهير أكثر إدراكاً لحجم المشاكل التي تواجه المجتمع والإمكانيات المتاحة له لتفتح باب التعاون بين الجماهير والمؤسسات الحكومية، الأمر الذي يعكس شعور الفرد بالانتماء لوطنه الكبير[40].

ولكي تحقق المشاركة السياسية، الأهداف سالفة الذكر فإنه، لابد أن تقوم على الحقوق المتساوية للجماعات من مختلف الفئات، واحترام إرادتهم ليتمكنوا من التعبير عن آرائهم وحقوقهم المشروعة، بما لا يتعارض مع الصالح العام. ويعتقد أن المجتمع المدني يعد ركيزة أساسية لبناء ديمقراطية فعالة من خلال إطار عمل جماعي طوعي غير ربحي يهدف لتعزيز المشاركة السياسية، احترام حقوق الأفراد، وترسيخ قيم التسامح والمسؤولية المشتركة. ويسهم هذا النظام في حماية المصالح العامة، وتدعيم الحوار، وتعزيز دور المواطن كشريك في القرار، مما يحقق التنمية والاستقرار الاجتماعي[41].

كما يعتقد أن تعثر التحولات الديمقراطية في العالم العربي مرتبطاً بشكل وثيق بضعف المشاركة السياسية وغياب الثقافة الديمقراطية التشاركية، حيث يشكل وعي المواطنين وقدرتهم على التعبير وصنع القرار الركيزة الأساسية لنجاح الديمقراطية. إن ترسيخ قيم المشاركة وإدماج المواطنين فعلياً في العملية السياسية يعتبر مفتاح التقدم، بينما يسهم سيادة الثقافة التقليدية القائمة على الإقصاء في تعثر هذا التحول[42].

تتطلب الحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة في المجتمعات العربية عامة، وليبيا خاصة، بتفعيل مؤسسات التنشئة السياسية (الأسرة، التعليم، الإعلام..الخ) لغرس قيم المواطنة الحرة والمشاركة الفعالة. وتهدف هذه العملية المستمرة إلى تشكيل وعي ديمقراطي حقيقي، يرسخ التسامح ونبذ العنف، ويدعم التحول نحو نظام سياسي تشاركي قائم على الموافقة، مما يضمن انتقالا ديمقراطياً مستقراً وتوافقياً.

المحور الثالث : المجتمع الليبي والمشاركة السياسية

المجتمع الليبي يتميز بتفاعلات معقدة مع المشاركة السياسية، تتأثر بالتركيبة القبلية والجهوية، والتاريخ الطويل من الحكم الفردي الذي أضعف الثقافة السياسية، والتدخلات الخارجية، مما أدى إلى تحديات كبيرة، مثل التشرذم وغياب الثقة في المؤسسات السياسية والبرلمانات، لكن هناك رغبة شبابية في المشاركة عبر الانتخابات والمجتمع المدني لتحقيق التنمية، مع وجود حاجة لترسيخ الثقة عبر الشفافية وزيادة الوعي السياسي لبناء مستقبل مستقر.

يعد تزايد العمل الخيري في ليبيا استجابة حتمية لفشل مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات الأساسية، مما يجعله بديلاً مؤقتاً يخفف الأزمات ويحقق استقراراً اجتماعياً نسبياً. ويعزز هذا الدور الشرعية الاجتماعية للمنظمات، لكنه يخفف الضغط على السلطات ويحافظ على الوضع القائم، مما يعيق الحلول الجذرية للإصلاح السياسي والشلل المؤسسي، دون معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة[43].

وحافظت بعض الدول العربية على أنظمة حكم تسلطية متوارثة، حيث تعاملت مع مواطنيها كـ "رعايا" تابعين لشخصيات قبلية ودينية بدلاً من التعامل معهم كمواطنين أحرار في دولة ديمقراطية حديثة. يربط هذا الموقف بين التقاليد القمعية الموروثة من الحكم العثماني والسيطرة الأوروبية، وعدم تأسيس هياكل دولة قائمة على المواطنة والمساواة وسيادة القانون.

وتُظهر التحديات التي تواجهها ليبيا في الانتقال الديمقراطي، كيف ما زالت النخب الحاكمة تحافظ على السلطة بتقويض المشاركة السياسية الحقيقية، واللعب على وتر "الديمقراطية الشكلية" مع حرمان الشعب من جوهر السلطة، مما يُعطل الإصلاح ويُبقي المستفيدين من الوضع القائم كعائق أمام التغيير، وهو نموذج شائع في الدول التي تسعى نخبها لإدامة الحكم التسلطي عبر تكتيكات "خطوة للأمام وخطوتين للخلف" للتحكم في مسار التحول الديمقراطي[44].

تتسم المشاركة السياسية في ليبيا بطابع قبلي واجتماعي، متأثرة بإرث تاريخي من غياب التداول السلمي للسلطة، ضعف مؤسسات المجتمع المدني، والفساد، مما أدى إلى عزوف المواطنين عن المشاركة. وتسعى بعثة الأمم المتحدة لتعزيز المشاركة السياسية الشاملة، خاصة للنساء، من خلال تعزيز بناء الثقة بين الأطراف الفاعلة. ويمكن تحديد أهم هذه الآليات في الاتي:

1 . الأحزاب والمشاركة السياسية. تعد

الأحزاب السياسية ركيزة أساسية في بناء الديمقراطية واستقرار الدول من خلال تفعيل المشاركة الشعبية، ترسيخ الشرعية، وصياغة مطالب المواطنين في برامج سياسية منظمة .تعمل هذه التنظيمات كجسور لربط المجتمع بالحكومة، وتساهم في التداول السلمي للسلطة وحل النزاعات، وتعزيز الرقابة الشعبية لضمان الشفافية[45] وتؤدي الأحزاب السياسية دوراً محورياً في تنظيم البرامج الاجتماعية والسياسية لشرح الواقع وتوضيح مفاهيم الانتخابات، وتعمل كحلقة وصل أساسية بين المواطنين والحكومة لتعزيز المشاركة والرقابة. كما تساهم في تقديم المساعدات، وبناء كوادر لقيادة الرأي العام، وتوجيه التطور السياسي والاجتماعي نحو الأفضل، مما يعكس الديمقراطية ويضمن التغيير السلمي[46].

تعتبر الأحزاب السياسية ركيزة أساسية في الأنظمة الديمقراطية، حيث تتولى تعبئة الرأي العام وكسب تأييده عبر التثقيف والدعاية السياسية. كما تعمل على إعداد الكوادر القيادية (التجنيد السياسي) وتأطير المواطنين، بالإضافة إلى ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية والعمل كحلقة وصل بين الشعب وصناع القرار لتقديم البدائل والسياسات. وتعتمد فعالية وظائف الأحزاب السياسية (كالتنشئة، التعبئة، والتمثيل) بشكل مباشر على جودة قيادتها، ومدى انتشارها وقبولها مجتمعياً، وطبيعة علاقتها بالحكومة، إضافة إلى تأثرها بسياق التطور السياسي والاجتماعي. فالقيادة الرشيدة والانتشار الواسع يرفعان من أداء الحزب وقدرته على التغيير السلمي، بينما تؤثر الأزمات ومراحل التطور على هذه الأدوار[47].

2 .المجتمع المدني والمشاركة السياسية.

المجتمع المدني هو منظومة من الجمعيات، النقابات، والمنظمات غير الحكومية والتطوعية، تعمل باستقلالية عن الحكومة والقطاع الخاص، بهدف الدفاع عن الحقوق، تقديم الخدمات، وتعزيز المشاركة في صنع القرار. ويعتبر هذا القطاع أداة فعالة في تعزيز الديمقراطية، نشر الوعي، حماية الفئات الهشة، وتنمية المجتمع من خلال قيم العمل الحر والتنظيم الذاتي(48).

يعد تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني وتحسين أساليب عملها، لا سيما من خلال الشفافية والانتخابات الداخلية، ركيزة أساسية لتفعيل المشاركة السياسية. فرغم تراجع دورها سابقاً، إلا أن تبني آليات الحوكمة الداخلية يضمن فعاليتها، ويزيد من مصداقيتها عبر تعزيز المساءلة تجاه الأعضاء والمستفيدين، وهو ما يدعم التنمية والمشاركة السياسية الديمقراطية. ولا يزال هناك حاجة لتعزيز قدراتها وتحسين أساليب عملها عبر الشفافية والانتخابات الداخلية، وتعتبر هذه الآليات ضرورية لتمكين مؤسسات المجتمع المدني وضمان فعاليتها في المشاركة السياسية الحالية.

3. الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي وتدعيم ثقافة المشاركة السياسية.

تُعدّ وسائل الإعلام، التقليدية والحديثة، أداة محورية في تفعيل المشاركة السياسية عبر تزويد المواطنين بالمعلومات وتحليل الأحداث لفهم الشؤون المحلية والدولية. وتساهم هذه الوسائل في تحويل مشاعر الولاء الوطني إلى إرادة سياسية ومشاركة فعالة، تعزز من اندماج المواطن في المجتمع وتحقق الديمقراطية. أصبحت

وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، يوتيوب، المدونات) والمواقع الإلكترونية الرسمية والحزبية مصادر سياسية رئيسية تزيد الوعي بالقضايا العامة وتحد من اللامبالاة .هذه المنصات توفر مساحة للحوار، إلى جانب الإعلام التقليدي الرقمي، مما يسهل نشر المعلومات والمشاركة السياسية، رغم التحديات المتعلقة بالمصداقية (49).

4 .التداول السلمي على السلطة.

يعد التداول السلمي للسلطة ركيزة ديمقراطية أساسية، تضمن تعاقب الحكام دورياً عبر انتخابات حرة ونزيهة، حيث تنتقل السلطة من فائز بالانتخابات إلى آخر لتعزيز الاستقرار والشرعية .هذا المبدأ يحول دون احتكار السلطة، ويدعم الوحدة الوطنية عبر انتقال سلمي يضمن حقوق الأطراف السياسية ويحقق العدالة (50).

وشهدت ليبيا في 16 مارس 2021م تطبيق لمبدأ التداول السلمي للسلطة حيث جرت عملية التسليم والاستلام بين حكومة الوفاق الوطني والحكومة الجديد حكومة الوحدة الوطنية بطريقة سلسة، وصفها رئيس الحكومة الجديدة بأنها ترسيخ لمبدأ الدولة المدنية، وشدد على أهمية توحيد مؤسسات الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية.

5 .الشباب والمشاركة السياسية.

تعد مشاركة الشباب الليبي في الشأن العام والسياسي، رغم كونها ركيزة للاستقرار والتنمية وتحقيق التوافق الوطني، ضعيفة فعلياً، حيث لا تتجاوز نسبة المنظمات المعنية بهم (3.20%) من إجمالي منظمات المجتمع المدني. توجد فجوة بين اهتمامهم الواسع وتفاعلهم المحدود، مما يعيق استقلاليتهم وتعزيز التواصل بين الأجيال.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربي إلى أن الشباب (15–29 سنة) يظهرون مشاركة مدنية أعلى من الفئات العمرية الأخرى، لكن مشاركتهم في العمليات السياسية الرسمية مثل التصويت والانضمام للأحزاب مازالت ضعيفة مقارنة بالمواطنين الأكبر سنًا، حيث بلغت نسبة تسجيل الشباب (18–29) في الانتخابات التشريعية لعام 2014م حوالي 28% مقارنة بـ 64% للفئة العمرية 50–59 سنة. على الجانب الآخر، يميل الشباب إلى المشاركة في العمليات السياسية غير الرسمية مثل الاحتجاجات، وهم غالبًا ما يكونون قوة دافعة للحركات الإصلاحية.

جاء في التقرير الوطني الأول لحالة الشباب في ليبيا الصادر عن المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي بان هناك ضعفاً كبيراً في مشاركة الشباب الليبي بالانتخابات التشريعية (2012–2014م)، حيث تراوحت ترشحات الذكور بين

11% و14%، بينما انخفضت نسبة الفتيات من 2.2% إلى 2%، ويعود هذا العزوف إلى عوامل أمنية(انتشار السلاح)، وسياسية (تأخر إنجاز الدستور)، واجتماعية (ضعف ثقة الشباب بالآخرين وضعف التواصل بين الأجيال، والثقافة المجتمعية التي تقلل من خبرات الشباب في الشأن العام) [51].

خامسا: التحديات التي تواجه عملية المشاركة السياسية في المجتمع الليبي.

تتمثل أبرز تحديات المشاركة السياسية في ليبيا في الانقسام المؤسسي (حكومتان) وضعف الدولة، وغياب الأمن وسيادة القانون مع هيمنة السلاح، والانقسامات الاجتماعية والجهوية، بالإضافة إلى الإحباط الشعبي من فشل تقديم الخدمات الأساسية. هذه العوامل تكرس حالة من عدم الثقة وتعيق بناء مسار ديمقراطي مستقر. ويمكن تفصيل هذه التحديات في النقاط التالية:

1 . التحديات الثقافية والاجتماعية.

تُعد التنشئة الاجتماعية المحرك الأساسي لتشكيل الوعي والمشاركة السياسية، حيث تنقل مؤسسات مثل الأسرة، المدرسة، ووسائل الإعلام القيم والثقافة السائدة للأفراد، مما يوجه سلوكهم السياسي في الحياة العامة. في سياقات اجتماعية مثل المجتمع الليبي، تساهم هذه المعايير المتوارثة في تحديد طرق تفاعل الأفراد مع السلطة، وتشكيل خياراتهم، ونوعية مشاركتهم في صنع القرار، مما يوضح أن السلوك السياسي هو امتداد مباشر للبيئة الاجتماعية.

ويعتقد بان الواقع السياسي في ليبياً يشهد صراعاً بين بقايا الحكم الاستبدادي الذي أضعف المشاركة السياسية ك(انتشار الفساد، والولاءات القبلية، وغياب الديمقراطية الحقيقية) وظهور مؤشرات إيجابية مثل تنامي دور منظمات المجتمع المدني وزيادة الوعي بالمفاهيم السياسية الحديثة، وهذا يشير إلى تحول تدريجي وصراع بين ثقافة سياسية تقليدية سلبية وثقافة جديدة تسعى للمشاركة وبناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية في ليبيا.

2 .التحديات السياسية. تُعد

الهياكل السياسية في الأنظمة غير الديمقراطية عائقاً رئيسياً أمام المشاركة الشعبية، حيث تفرض قيوداً مشددة على الحريات العامة وتخلق بيئة انتخابية غير عادلة .يساهم غياب الإرادة السياسية الحقيقية للإصلاح، واستخدام الأمن لتقييد النشاط السياسي بدلاً من حمايته، في تهميش المواطنين وتدني نسب مشاركتهم في صنع القرار.

3 . التحديات الاقتصادية.

توجد علاقة تأثير متبادل قوية بين الاقتصاد والمشاركة السياسية، حيث يؤدي تدهور الظروف الاقتصادية إلى تراجع المشاركة السياسية نتيجة انشغال المواطنين بتأمين احتياجاتهم الأساسية لتأمين لقمة العيش بدلًا من الانخراط في الشؤون العامة، مما يقلل الوعي والانخراط في الشؤون العامة. وهذه الديناميكية تظهر كيف يفرض الضعف الاقتصادي قيودًا مباشرة على الفعل السياسي، بينما يمكن أن يعزز الاستقرار الاقتصادي النشاط والمشاركة.

4.التحديات الإعلامية.

تعد وسائل الإعلام أداة جوهرية في بناء الثقافة، التربية، وتوجيه الرأي العام نحو المشاركة السياسية. ولتجاوز الخطاب السلبي التقليدي، يجب تبني حملات إعلامية هادفة تركز على التوعية بأهمية البطاقات الانتخابية، وتصوير التصويت كمسؤولية وطنية لبناء مستقبل أفضل. ويجب أن تعزز وسائل الإعلام الوعي، الالتزام، والمشاركة البناءة لضمان فاعلية سياسية أكبر [52].

5. التحديات الأمنية.

يعد عدم الاستقرار السياسي نتاجاً حتمياً لفجوة بين سرعة التغير الاجتماعي (زيادة المطالب) وبطء تطور التنظيمات السياسية .هذا العجز في المؤسسات عن استيعاب المطالب المتزايدة، مع ضعف قدرة الحكومات على السيطرة على أجهزتها

والمواطنين، يؤدي مباشرة إلى الفوضى وعرقلة التنمية. تسبب هذه الحالة ركوداً اقتصادياً وتؤثر سلباً على الاستثمار والنمو[53].

تواجه الدولة الليبية تحدي عودة الحياة إلى طبيعتها بعد الانفلات الأمني وانتشار المجموعات المسلحة لأغراض سياسية وقبلية، وأصبحت تهدد أمن واستقرار البلاد، لذا يجب جمع السلاح وتأسيس الجيش والمؤسسات الأمنية الوطنية، وحل المجموعات المسلحة، وتصحيح ولاءها ومصادر توجيهها، واشراك المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية، واعطاء فرص للشباب والمرأة، وتحقيق المصالحة والوحدة الوطنية والعدالة [54]. ويمكن تلخيص أهم هذه التحديات في عدم الاستقرار السياسي وانتشار الازمات والحروب الأهلية، والافتقار إلى المناخ الديمقراطي السليم وسيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على النظم السياسية وعلى عملية اتخاذ القرارات السياسية، وضعف المشاركة السياسية ومستوى الثقافية السياسية لأفراد المجتمع.

خاتمة البحث:

إن محاولة تتبع التحول السياسي الديمقراطي في ليبيا من نموذج الدول الوطنية الشمولية التي يحكم فيها الفرد إلى نموذج التعددية الحزبية يكشف بروز التوترات والصدامات الثقافية والسياسية، تتمثل في استمرار الانقسامات والولاءات الجهوية والحزبية، وتغليب الولاءات الحزبية على المصالح الوطنية، كما ان الأحزاب لم تنجح في أداء دورها الاجتماعي والسياسي بشكل فعال، بسبب غياب رؤية فكرية وسياسية واضحة، وهو ما يعكس إرث الحظر الطويل للأحزاب وعدم قبولها في المجتمع، وتركيزها على الولاءات بدلاً من الأدوار الاجتماعية والسياسية الفعالة، مما يعيق بناء ثقافة سياسية ديمقراطية مستقرة ويؤثر على الوعي والمشاركة السياسية للشعب.

وعلى الرغم من الاتجاه في الآونة الأخيرة إلى الاندفاع نحو تحقيق درجة من الانفتاح والإصلاح ضمن عملية الانتقال الديمقراطي، الا ان هذا الانفتاح والإصلاحات المحدودة أدى إلى زيادة التناقضات بين الدولة والمجتمع المدني بدلاً من حلها، مما يكشف عن ضعف الأسس العامة التي تحكم العلاقات الاجتماعية والسياسية، ويشير إلى أن التوترات الثقافية والسياسية المستمرة دليل على هشاشة المنظومة القائمة رغم تغير النظام السياسي.

وعليه فإن التوظيف الديمقراطي لمفهوم الثقافة السياسية يتطلب بيئة اجتماعية اقتصادية ملائمة مرتبطة بوجود ممارسات ديمقراطية على مستوى مؤسسات التنشئة الأسرية والتعليمية والحزبية، كما يتطلب قدرا ثقافيا وسياسيا يساعد هو الآخر على تعميق السلوك الديمقراطي الصحيح، ولن يتحقق ذلك إلا إذا كانت الثقافة السياسية بمعزل عن جميع الإيديولوجيات، كما يتطلب البحث عن ثقافة ديمقراطية تبعث من دون شك قواسم مشتركة قادرة على إحداث تحولت جذرية في مفاهيم الإصلاح والتغيير والتنمية والتحديث تماشيا مع الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الليبي، وترسيخ الحضور الكامل لثقافة المجتمع الواسع (المجتمع السياسي والمدني) في بناء صيغة مشتركة لنموذج الشرعية السياسية والدستورية وقبول لمبدأ المشاركة الجماعية، هذه المشاركة تجعل مؤسسات الدولة والمجتمعات المدنية وأصحاب السلطة واعية إلى حد كبير بأن عملية تحديث المجتمع شأن عام وفضاء مفتوح لجميع الشركاء السياسيين، وهذا ما نتمنى حدوثه في وطني العزيز ليبيا.

المراجع والهوامش:

(1)- عبد الجبار الحجامي، "الثقافة السياسية ضرورة"، منشور من قبل المركز العراقي للدراسات المستقبلية، بغداد، عن الموقع: www.hewaralf**ikr@yahoo.com**

(2)- محمد زاهي بشير المغيربي. **قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومداخل نظرية**، الطبعة الثانية، ليبيا: دار الكتب الوطنية للنشر والتوزيع، 1998م، ص219.

(3)– عبد الغفار رشاد محمد، "**ديمقراطية الثقافة السياسية**"، **في كتاب الحرية والديمقراطية وعروبة مصر**: المؤسسة العربية للدراسات، النشر، 1993م، ص 119.

([4])– جيمس أندرسون، **صنع السياسة العامة**، ترجمة عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة، 1999م، ص 46.

(5)– منذر السيد أحمد الحلول ي، الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، **رسالة ماجستير** ،غزة، جامعة الأزهر، 2012م، ص 13.

([6])– علي الدين هلال، **السياسة المقارنة من السلوكية إلي العولمة**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (جامعة القاهرة، 2015م)، ص 238.

([7])– محمد زاهي بشير المغيربي، **مرجع سابق**، ص 219.

([8])– جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، **ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية**، (القاهرة: المجلس الأعلى للجامعات، جامعة القاهرة، 1986م)، ص ص 17 –18.

(9)– صالح بلحاج، "التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات"، جامعة الجزائر، **بحث نشر على الموقع: http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_28.pdf**

(10)– محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، **أطروحة دكتوراه**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص 42.

(11)– علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002م، ص97.

(12) – نبيل حليلو، التنمية والثقافة السياسية أية علاقة"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، الجزائر: جامعة ورقلة، العدد الثامن، يونيو2012م، ص47.

([13])– د. إبراهيم أبراش، **علم الاجتماعي السياسي**، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998)، ص ص 235– 236.

([14])– د. على عبدالرازق حلبي، اطف غيث وآخرون، **مجالات علم الاجتماع المعاصر**، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989م)، ص 105.

([15])– طارق عبدالوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية في البيئة العربية**، (القاهرة: دار الغريب، 1999م)، ص 106.

– د. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، **المرجع السابق**، 238.

([16])– ناصر محمود رشيد شيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، **رسالة ماجستير**، (نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2008م)، ص 25.

([17])Verba, S., Nie, N. H. and Kim, J.-O. **Partıcipatıon and Polıtıcal Equality**. - ([17]) P. 46.).(Cambrıdge Unıversıty. Cambridge. 1978

([18])– هبة محمد فؤاد، التطور الديمقراطي وأثره على المشاركة السياسية، في مصر في عهد الرئيس(مبارك)، **رسالة ماجستير**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2003م)، ص 75.

([19])– نهى محمد أمجد نافع، المشاركة السياسية للمرأة في مصر، في الفترة ما بين (1981– 2002م)، **رسالة دكتوراه**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2003)، ص ص 28– 30.

([20])– د.عبدالهادي الجوهري، **قاموس علم الاجتماع**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط3، 1998)، ص 218.

([21])– د. كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، (الكويت: الربيعان، 1987م)، 340.

([22])– د. عبدالغني بسيوني عبدالله، **النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي)**، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1991م)، ص 318.

([23])– جلال عبدالله معوض، «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة السادسة، العدد 55 سبتمبر 1983م)، ص 108.

([24])– د. سعد إبراهيم جمعة، **الشباب والمشاركة السياسية**، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984م)، ص 34

([25])– د. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 138 – 137.

([26]) -Samuel P. Huntington and Joan M.Nelson. **No Easy Choıce Political :Participation ın Developing Countries**. (Cambridge. MA.Harvared University Press. 1976) pp.-3.4

([27])– د. نها أنور سليمان، **الإعلام وقضايا الإصلاح في العالم العربي**، (القاهرة: دار العالم العربي، 2010م)، ص ص33–34.

– جلال عبدالله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، في: على الدين هلال (وآخرون)، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983م)، ص 63

([28])– عبدالاله واردي، التأصيل الفقهي للمشاركة السياسية، **الحوار المتمدن**، العدد 1994،1م– 8– 2007م، منشورة على موقع: www.caoa.gov.eg **المشاركة السياسية** للشباب ودوره في المجتمع pdf.

([29])– نهى محمد أمجد نافع، **مرجع سبق ذكره**، ص20

(30) – مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، **المرجع السابق**، ص11.

(31)– محمد لمين لعجال، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم. **المرجع السابق**، ص 239.

([32])– بلقيس منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي – دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2004م)، ص ص 58– 62.

– عطا أحمد على شقفه، تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة بغزة، رسالة دكتوراه ،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2008م)، ص ص، 29، 30.

– السيد عبد المطلب أحمد غانم، المشاركة السياسية في مصر، **رسالة دكتوراه**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1979م)، ص 14

([33]) – محمد سيد عتران، دور الاتصال في عملية المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، دراسة تطبيقية لقريتين مصريتين، **رسالة دكتوراه**، (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 1991م)، ص 5.

([34]) - D. Nachmais: Modes and types of political. Alienation, **British journal of sociology** London: vol.25 .No.4,December. 1974 .p 490

([35])– د. شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999م)، ص 179.

([36])– محمد أحمد حسني، المشاركة السياسية في العصر الإسلامي الحديث، (دراسة مقارنة)، **رسالة دكتوراه**، (جامعة الإسكندرية: كلية الآداب، 1988م)، ص 135.

([37])– عبدالحكيم عمار نابي، **النظام السياسي في ليبيا والمشاركة في صنع القرار بين الماضي والحاضر**،(الزاوية: منشورات جامعة السابع من إبريل، 2010م)، ص ص 73– 76.

([38])– هبة محمد فؤاد، التطور الديمقراطي وأثره على المشاركة السياسية في مصر، في عهد الرئيس(مبارك)، **رسالة ماجستير**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2006م)، ص 83.

([39])– عزة جلال أحمد هاشم، المشاركة السياسية للمرأة: خبرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية نموذجاً، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006م)، ص 24

([40])– ناصر محمود رشيد شيخ علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 33–34

(41)– هادي نصر، دور المواطن في بناءِ الدولة: واجبات ومسؤوليات لتحقيق الاستقرار والازدهار،2024–06–14 م، تاريخ الزيارة 22. 7. 2025م، **https://lawsociety.ly**

(42)– مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات. **المرجع السابق**، ص12.

(43) د. هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، منشورة على موقع:**www.swedenabroad.com/.../Research%20by%20Howaida%20Adly**

(44) د. حسنين توفيق إبراهيم، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**. – acpss.ahram.org.eg/haram/2001/1/1/SB2K23.HTM

يسري العزباوي: حول مفهوم الإصلاح؛ **مجلة الديمقراطية**، القاهرة: مركز الأهرام، السنة التاسعة، العدد 33، يناير 2009م، ص 114، منشورة على موقع: www. mokarabat.com/s6925.htm

([45])– أحمد سليمان أبو زيد: **علم الاجتماع السياسي الأسس والقضايا من منظور نقدي**، دار كلمة، الإسكندرية،2002م، ص196 .

(46)– هشام محمود الأقداحى، **التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية، مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية،2015م، ص ص291– 292.

)47(-**https://www.google.com/search?q**

(48)– أية عبد الله أحمد النويهي، **آليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية لاقتصادية والسياسية، 8 مايو2014م.

([49])– احمد سعيد تاج الدين، **الشباب والمشاركة السياسية**، ترجمة: نشوي عبد الحميد، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2012م، ص ص 31– 36.

([50])–علي سليمان بن سعد الدرمكى، التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان، **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012م، ص ص. 155 _ 148

([51]) - تقرير عن حالة الشباب الليبي، الفرص والتحديات، UNFPA 2018 ، ص ص. 18 _ 15.

(52)– كهينة جربال، التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة(الجزائر، تونس، المغرب)، **رسالة ماجستير**، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015م، ص ص 186– 202..

(53) – علي محمود أبو ليلية: **التنمية والتحديث في عالم تحكمه تفاعلات العولمة**، قرطبة للنشر والتوزيع، الرياض، ط 1 ، 2014 م، ص ص206– 212.

(54)– فتحي حمد بن شتوان: **ليبيا في مطلع القرن الواحد والعشرين، من الرؤية إلى تحقيق الأهداف**، رؤية تنموية لليبيا بعد الثورة، دار البيان للطباعة والنشر، بيروت، ط 1 ،2014م، ص ص 117– 118.